

احتجاجات لـ «الحراك الجنوبي» بمحافظة الضالع اليمن: مقتل العشرات في معارك عنيفة بين الحوثيين وقبائل حاشد



ميتيون يرفعون صوراً للممثل الحوثيين في الحوار الوطني خلال مظاهرة منددة باغتياله أمس الأول (أ.ف.ب)

استعادة بعض المواقع.. وانهارت الهدنة في منطقة عمران الأحد الماضي، حيث يتخذ القتال فيها طابعاً قهرياً، إذ تتواجه خصوصاً القبائل الموالية للحوثيين وتلك الموالية لآل الأحمر. وتزرى مصادر سياسية في صنعاء أن الحوثيين يحاولون تعزيز تواجدهم على الأرض وتوسيع رقعة سيطرتهم في شمال غرب البلاد، استباقاً لتحويل اليمن إلى بلد اتحادي متعدد الاقاليم. من جهة أخرى، قتل عنصران من «الحراك الجنوبي» اليمني، أمس خلال احتجاجات بمحافظة الضالع جنوب البلاد. وقال مصدر أمني محلي، إن «عنصرين من عناصر الحراك الجنوبي، قتل، خلال احتجاجات بالقرب من مبنى محافظة الضالع جنوب اليمن». وأوضح أن «المحتجين اطلقوا النار باتجاه عناصر حراسة مبنى المحافظة فتم الرد عليهم ما أدى إلى مقتل اثنين من عناصر الحراك». من جانبه، قال قيادي في «الحراك الجنوبي» إن «الاحتجاج جاء على أثر مقتل العشرات من المدنيين في الضالع بقصف مدفعي استهدف مراسم عزاء نهاية الشهر الماضي وإطالبة بمحاكمة المتسببين بذلك». وتشهد محافظة الضالع مواجهات بين الجيش اليمني وعناصر «الحراك الجنوبي» منذ الشهر الماضي، حيث يطالب الحراك باستعادة دولة الجنوب التي كانت مستقلة ما قبل قيام الوحدة اليمنية عام 1990.

صنعاء - وكالات: قتل العشرات في معارك عنيفة بين المتمردين الحوثيين واجنحة من قبائل حاشد النافذة برعاية آل الأحمر في محافظة عمران شمال اليمن، حسبما أفادت مصادر قبلية لوكالة «فرانس برس». وذكر مصدر قبلي أن «المعركة اول من امس اسفرت عن 20 قتيلاً من الطرفين»، مشيراً إلى أن وتيرة القتال تراجعت أمس مع إجراء لجنة الوساطة اتصالات جديدة بين الطرفين. وأكد المصدر أن مقاتلي تجمع قبائل حاشد الذين يقودهم حميد الأحمر «تمكنوا من استعادة السيطرة على خمسة مواقع سبق ان سيطر عليها الحوثيون في مناطق تعد من أبرز معاقل حاشد». وذكرت مصادر قبلية متطابقة أن منطقة العصيمات ووادي خيوان، وهي المعاقل الرئيسية لقبيلة حاشد في محافظة عمران، شهدت معارك قاسية اول من امس، حيث استخدم الطرفان الأسلحة الثقيلة بما في ذلك المدفعية والصواريخ والأسلحة الرشاشة. بدوره، قال مصدر قبلي آخر أن «قبائل حاشد تمكنت من صد هجوم للحوثيين استهدف السيطرة على احد تلال جبال العصيمات المطلة على منزل لعائلة الشيخ عبدالله الأحمر في منطقة الخرمي، وهو موقع يحاول الحوثيون الوصول للسيطرة عليه لما يحمل من رمزية قبلية وعسكرية». وذكر المصدر الذي طلب عدم الكشف عن هويته «أن مسلحي قبائل حاشد تمكنوا من صد هجوم الحوثيين والتقدم باتجاه وادي خيوان

«دعم الشرعية» يدعو لـ «موجة ثورية جديدة» اعتباراً من الغد وتستمر 18 يوماً حكومة البلاوي رداً على «الإخوان»: التصالح غير مطروح.. والشعب أصبح واعياً



مصرية مسنة ترفع صورة لوزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي خلال تظاهرة مؤيدة لترشيحه للرئاسة بالقاهرة أمس الأول (أ.ب)

العمل الثوري بالبدء بالموجة الثورية الأولى، بصورة متتالية ومنتظمة، ولا تقتصر على يوم واحد، بداية من 24 يناير، وحتى 11 فبراير، على أن تبدأ الفعاليات بـ «جمعة التحدي الثوري». ودعا التحالف إلى الاحتشاد المهيب في القاهرة الكبرى، باعتبارها عاصمة الثورة والقضاء على الفساد من جذوره لتحقيق العدالة الاجتماعية. وقال أنه «يرفض أي محاولات للاستغراق في أخطاء الماضي، والانشغال الكامل بالحشد الشعبي ودعوة كل المصريين للمشاركة في هذه الموجة الثورية، ويؤمن التحالف ببيانات الاعتذار عن أي أخطاء ارتكبت في حق المسار الثوري والدعوة للوحدة». وحدد البيان خريطة

بناير، ولمدة 18 يوماً، وهي المدة التي استمر فيها اعتصام التحرير حتى إسقاط الرئيس الأسبق حسني مبارك. وقال التحالف في بيان أورده وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أمس أنه «إزاء التطورات الميدانية والدعوات التي لا تتوقف وبكثافة، لصياغة وإيداع مشهد ثوري موحد بداية من 25 الجاري، فإن التحالف يؤكد على أن هدف هذه الموجة الثورية لاسترداد ثورة 25 يناير، والعمل على استكمالها وتحقيق أهدافها، وتمكين مكتسباتها، وإسقاط نظام مبارك بعد أن أسقطنا رأسه». وأوضح التحالف أنه يهدف إلى «القصاص لدماء الشهداء منذ 25 يناير وحتى الآن

وإطلاق سراح كافة المعتقلين وتمكين شباب الثورة من إدارة الدولة وبناء مستقبل مصر وفق أهداف ومبادئ ثورة 25 يناير». وأضاف أنه يهدف كذلك إلى تطهير مؤسسات الدولة الإعلامية والتنفيذية والفساد من جذوره لتحقيق العدالة الاجتماعية. وقال أنه «يرفض أي محاولات للاستغراق في أخطاء الماضي، والانشغال الكامل بالحشد الشعبي ودعوة كل المصريين للمشاركة في هذه الموجة الثورية، ويؤمن التحالف ببيانات الاعتذار عن أي أخطاء ارتكبت في حق المسار الثوري والدعوة للوحدة». وحدد البيان خريطة

بناير، ولمدة 18 يوماً، وهي المدة التي استمر فيها اعتصام التحرير حتى إسقاط الرئيس الأسبق حسني مبارك. وقال التحالف في بيان أورده وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) أمس أنه «إزاء التطورات الميدانية والدعوات التي لا تتوقف وبكثافة، لصياغة وإيداع مشهد ثوري موحد بداية من 25 الجاري، فإن التحالف يؤكد على أن هدف هذه الموجة الثورية لاسترداد ثورة 25 يناير، والعمل على استكمالها وتحقيق أهدافها، وتمكين مكتسباتها، وإسقاط نظام مبارك بعد أن أسقطنا رأسه». وأوضح التحالف أنه يهدف إلى «القصاص لدماء الشهداء منذ 25 يناير وحتى الآن

القاهرة - وكالات: قال المتحدث باسم الحكومة المصرية السفير هاني صلاح ان التصالح مع جماعة الإخوان غير مطروح، مشيراً إلى أن كل من أجرم سيحاكم، ولن يفلت من العقاب، وكل من ارتكب جرماً في حق الشعب المصري سيعاقب، لافتاً إلى أن الشعب لن يستجيب لدعواتهم. وأكد صلاح في تصريحات لـ «اليوم السابع»، أمس، تعليقا على بيان أصدرته اول من امس جماعة «الإخوان» دعت فيه إلى الوحدة ونبذ الخلاف في ذكرى 25 يناير، إنه «لا تصالح مع من تلوثت أيديهم بالدماء، والشعب المصري أصبح واعياً بالقدر الكافي ليعرف أن من يقوم بالإرهاب والعنف وقتل المصريين لا يمكنه أن يعود لصوابه بشكل مفاجئ». وأوضح المتحدث باسم الحكومة المصرية أن من يعلنون خروجهم من حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان باعتبارهم جماعة وتنظيم إرهابي، لهم حق ممارسة العمل السياسي، ولكن طبقاً للقواعد التي تضعها الدولة، فالجميع له الحق في المسار السياسي طبقاً للقواعد الرسمية المنظمة للعمل والنشاط السياسي في البلاد. وكانت جماعة الإخوان المسلمون قد أصدرت بياناً على موقعها الإلكتروني على الإنترنت دعت فيه المواطنين والقوى الثورية للنزول إلى الميدان لإحياء ذكرى 25 يناير. على صعيد متصل، دعا «التحالف الوطني لدعم الشرعية» إلى ما أطلق عليه «موجة ثورية جديدة» تبدأ يوم 24 يناير الجاري عشية الذكرى الثالثة لثورة 25

طلبت التوافق أولاً على شخصية بديلة ليبيا: حكومة زيدان ترفض الاستقالة منعا للفراغ السياسي

أجل الوصول إلى توافق حولها. وأوضح أن من بين الملفات العالقة، إعادة النظر في تعديل قانون السياسي الذي أقره مسؤولين كباراً في النظام السياسي بمن فيهم قيادات انشقوا عن نظام العقيد الراحل معمر القذافي في وقت مبكر، وانضموا إلى ثورة 17 فبراير. كان حزب «العدالة والبناء»، أعلن في قوت سابق أمس سحب وزرائه الخمسة من حكومة زيدان بعد فشل نواب الحزب في حجب الثقة عن الحكومة. وقال رئيس الكتلة النيابية للحزب الذي يعد ثاني أكبر قوة سياسية في البرلمان، نزار كعوان أن الحكومة فشلت في استحقاقات المرحلة ومنها إهمال الملف الأمني، معتبراً أن الحكومة ليست قادرة على الوصول بالبلاد إلى بر الأمان. على صعيد آخر، قتل عنصران من القوات الخاصة الليبية في مدينة بنغازي شرقي البلاد في انفجار عبوة ناسفة زرعت في السيارة التي كانا يستقلانها وسط المدينة. وقال شهود عيان: إن التفجير أسفر عن احتراق أربع سيارات، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الليبية (وال) مساء أمس الأول. وتشهد مدينة بنغازي مؤخراً هجمات مسلحين استهدفت عناصر أمنية ليبية.

عواصم - وكالات: جدد رئيس الحكومة الليبية علي زيدان، أمس، رفض استقالة حكومته ما لم يتوافق البرلمان على شخصية بديلة، حتى لا تقع الدولة في فراغ سياسي. وشكك زيدان، في مؤتمر صحافي عقده بالعاصمة طرابلس، بصحة عدد النواب الذين طالبوا بسحب الثقة عن حكومته، كاشفاً أن مجموعة من الأسماء التي ذكرت في ذلك البيان اتصلوا به وأكدوا له عدم توقيعهم على البيان المذكور. وأعلن أنه سيقوم بإجراء تعديل وزاري خلال اليومين المقبلين، مشيراً إلى أنه من بين الوزارات التي سيشملها التغيير، وزارات الخارجية والحكم المحلي والمواصلات والمياه والعمل. وأشار إلى أن وزير الخارجية محمد عبدالعزیز، قدم استقالته منذ 6 أشهر بسبب ظروفه الخاصة. كان 99 نائباً في البرلمان قالوا في بيان أمس، إنهم يعتبرون حكومة زيدان «ساقطة سياسياً»، وذلك بعد فشلهم في تأمين 120 صوتاً اللازمة لحجب الثقة عنها، من أصل 200 نائب يتكون منهم البرلمان، وذلك في مسعى قاده حزب «العدالة والبناء»، الذراع السياسية للإخوان المسلمين في ليبيا. وأعلن القيادي في الحزب خالد المشري أن حزبه سيدخل في مفاوضات جديدة مع حزب التحالف للملزمة للملفات العالقة من

مساع لاستصدار حكم قضائي بتأجيل الانتخابات بانكوك تخضع لـ «الطوارئ» واصابة قيادي في «القمصان الأحمر»

الجمود السياسي في البلاد إلى العنف أصيب كوانتشاي برايبانا القيادي في حركة «القمصان الحمراء» المؤيدة للحكومة في نزاع وساقه بعد اطلاق النار عليه في منزله ببليدة اودون ثاني في شمال شرق تايلند. وكان برايبانا حذر من صراع أهلي إذا ما انقلب الجيش على الحكومة، وقالت الشرطة إنها تعتقد أن اطلاق النار له دوافع سياسية. وقالت زوجته لـ «رويترز»: «تشير الطريقة التي أطلق بها المهاجمون النار عليه إلى أنهم لم يريدوا له أن يظل على قيد الحياة». في هذه الأثناء، قالت لجنة الانتخابات أمس إنها ستسعى لاستصدار حكم من المحكمة الدستورية بشأن إمكانية تأجيل الانتخابات المقررة في الثامن من فبراير المقبل. وتخشي اللجنة من اندلاع أعمال عنف يوم الانتخابات وتقول إن الاحتجاجات منعت بعض المرشحين من التسجيل، ما يعني أن النصاب القانوني قد لا يكتمل لبدء عمل البرلمان.

تايلند - رويترز: دخل قرار حكومة تايلند بفرض حالة الطوارئ في العاصمة بانكوك وبعض الاقاليم المجاورة حيز التنفيذ أمس، بينما أصيب قيادي مؤيد لحكومة رئيسية الوزراء ببنغلوك شيناواترا بعد إطلاق النار عليه شمال شرق البلاد وهو الحادث الذي رجحت الشرطة أن تكون له دوافع سياسية. وأعلنت الحكومة حالة طوارئ لمدة 60 يوماً في بانكوك في وقت متأخر من أمس الأول، ما يعطي أجهزة الأمن سلطات واسعة لاعتقال المشتبه بهم وفرض حظر تجول والحد من التجمعات. وقال مسؤولون إن الطوارئ تهدف إلى منع تصاعد الاحتجاجات التي تخرج في بانكوك منذ أكثر من شهرين وأصابت أجزاء من وسط المدينة بالشلل. وابتدت الحياة الطبيعية في بانكوك أمس حيث ذهب الناس إلى أعمالهم كالمعتاد ولم تحاول الشرطة تفريق الاحتجاجات ومن بينها احتجاج أمام مجمع تعمل فيه رئيسة الوزراء. لكن في مؤشر على خطر تحول

المسلماني: ثورة «25 يناير» بلا اتحاد ملاك وحجازي: لا عودة لرموز وممارسات ما قبل «30 يونيو»

مقاومة الإرهاب والعنف المنهج ومحاولات الفساد والإفساد في إطار من القانون وفي إطار حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن حكم القانون سيكون القاعدة الأساسية التي ستبنى عليها الدولة. وقال إنه لن توجد في مصر أي فرصة للفساد أو الحكم الديني والثيوقراطي، كما أن النموذج الذي كان متبعاً قبل 25 يناير لن يتم تطبيقه مرة أخرى.. نمونجا جديدا للمستقبل، وستستمر على هذا المنوال في المستقبل.

واقفة منذ اليوم الأول من خارطة المستقبل، حيث إن هناك دستوراً تم وضعه وفقاً لهذه الخريطة». جاء ذلك خلال المؤتمر الصحافي مساء الذي عقده حجازي مساء أمس الأول لشرح مستجدات الأوضاع الداخلية ووضع سياق الحقائق في تصابها بعد إقرار الدستور الجديد. وأشار إلى أن مصر ليست دولة رخوة ولا تابعة، وإنما دولة ذات سيادة تقرر ما تريده حين تريده، وهي قادرة على

التغيير في مصر بدأت منذ ثورة 25 يناير 2011، ومرت بثورة 30 يونيو 2013، وصولاً إلى الاستفتاء على الدستور يومي 14 و15 يناير الجاري، مشيراً إلى أن هذه المحطات أكدت أن المصريين يطمحون من خلالها إلى تحقيق مجتمع أكثر حرية وعدالة وكرامة. وشدد على أنه «في مصر القادمة لا مكان للممارسات أو رموز ما كان قبل ثورة 25 يناير 2011 أو ما كان قبل 30 يونيو 2013، حيث تتحرك مصر نحو المستقبل بخطوات

المالك لثورة يناير ولا يجوز لأي فصيل أو تيار أن يعطي نفسه الوصاية عليها أو أن يمنح ذاته صفة «اتحاد ملاك الثورة». ولغت المسلماني إلى ان الشعب المصري العظيم الذي أطلق ثورة يناير لتكون بمنزلة «عودة الروح» ثم أطلق ثورة يونيو لتكون بمنزلة «عودة الوعي» هو صاحب الامتياز وهو المتحدث الرسمي الوحيد. من جهته، أكد مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الاستراتيجية دمصطفى حجازي أن محطات

القاهرة - وكالات: قال المستشار الإعلامي للرئيس المصري المؤقت أحمد المسلماني: إن ثورة يناير هي ثورة كل الشعب المصري بلا حركة قائمة أو زعيم ملهم، ولا يحق لأحد أن يحتكر الحديث باسمها.. ذلك لأنها كانت ثورة شعب خرجت جموعه لأجل إسقاط الحكم الجاهل والفاقد ولأجل بناء جمهورية جديدة خالية من الفقر والمهانة والمرض. وأضاف في تصريحات صحافية أمس: أن الشعب هو

منعاً للتشويش على هيئة المحكمة مرسي وقيادات «الإخوان» يحضرون جلسة «اقتحام السجون» في قفص زجاجي عازل للصوت

إلى أن القفص الزجاجي، تم تجهيزه بالفعل، بمقاس يسع أعداد المتهمين في القضية، موضحة أن الوزارة نفذت الفكرة، بعدما وردت لقطاع الأمن الوطني وأجهزة التحري وجمع المعلومات، تقارير تؤكد اعتراف مرسي ومن معه من أنصار الجماعة، تعطيل سير المحاكمة، من خلال الهتاف والتصفيق داخل القاعة، لإجبار هيئة المحكمة على رفع الجلسة وعدم استكمال المحاكمة.

بتهمة اقتحام السجون إبان ثورة 25 يناير 2011، والتخابر مع حركة حماس، في الجلسة المقرر لها 28 يناير الجاري، مع عدد من قيادات الإخوان، داخل قفص زجاجي عازل للصوت، حتى لا يعوق هيئة المحكمة عن ممارسة عملها، وتعطيل سير القضية من خلال هتافات أو عبارات من شأنها استفزاز هيئة المحكمة. ووفق «اليوم السابع»، أوضحت المصادر التي رفضت الإفصاح عن مواقعها الأمنية،

بتهمة اقتحام السجون إبان ثورة 25 يناير 2011، والتخابر مع حركة حماس، في الجلسة المقرر لها 28 يناير الجاري، مع عدد من قيادات الإخوان، داخل قفص زجاجي عازل للصوت، حتى لا يعوق هيئة المحكمة عن ممارسة عملها، وتعطيل سير القضية من خلال هتافات أو عبارات من شأنها استفزاز هيئة المحكمة. ووفق «اليوم السابع»، أوضحت المصادر التي رفضت الإفصاح عن مواقعها الأمنية،

لـ «اليوم السابع»، فإن النيابة العامة سلمت إدارة السجن، إعلاناً رسمياً بقرار إحالة مرسي، للمحاكمة الجنائية على ذمة القضية، فضلاً عن إعلان باقي المتهمين من قيادات الجماعة المحبوسين حالياً بسجون طرة، والعقرب، وبرج العرب، لإظهارهم بشكل رسمي عن قرار الاتهام الموجه إليهم. وفي سياق ذي صلة، كشفت مصادر أمنية مصرية أن الرئيس المعزول محمد مرسي سيمثل أمام المحكمة،

القاهرة - وكالات: أخطرت النيابة العامة في مصر أمس رسماً إدارة سجن برج العرب الذي يقضي فيه الرئيس المعزول محمد مرسي، مدة الحبس الاحتياطي الصادرة ضده في القضايا المتهمة فيها، بقرار إحالته للمحاكمة في قضية «إهانة القضاء»، و24 متهما آخرين بينهم محامون وصحافيون ونشطاء وأشخاص ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين. وبحسب مصادر قضائية

السجن عامين للمتهمين بتحطيم النصب التذكارية بالتحريير طلب للنيابة لإعادة محاكمة مبارك طبقاً للدستور الجديد

إلى أن الاستمرار في محاكمة مبارك أمام محكمة الجنائيات سيؤدي إلى بطلان المحاكمة، ويطلان الحكم الصار فيهما. من جهة أخرى، قررت محكمة جنح قصر النيل، حبس المتهمين الثلاثة بتحطيم النصب التذكارية بميدان التحرير، عامين مع الشغل والنفاذ.

النائب العام بنفسه وجعل النص الدستوري أحكام هذه المحكمة بأنه لا يجوز الطعن عليها بأي طريق من طرق الطعن، مشيراً إلى أن هذا النص الدستوري بهذا الشكل يجعل الاختصاص بمحاكمة رئيس الجمهورية لهذه المحكمة بتشكيلها الجديد. وأشار جناد الله

من خمسة قضاة هم رئيس محكمة النقض، وأقدم نائبين لرئيسي المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة وأقدم رئيسين بمحاكم الاستئناف. وأوضح مقدم الدعوى القضائية، وفقاً لـ «بوابة الأهرام» أنه طبقاً للدستور الجديد فإن الذي يتولى الادعاء أمام المحكمة هو

طبقاً للدستور الجديد إلى محكمة جديدة مختصة بمحاكمة رؤساء الجمهورية السابقين. وأوضح المحامي شريف جاد الله، في طلبه الذي قدمه أمس، أن الدستور الجديد نص في مادته 159 على أن محاكمة رئيس الجمهورية تكون أمام محكمة خاصة مشكلة

القاهرة - وكالات: تقدم محام مصري، يطلب إلى المستشار سعيد عبدالحسن -الحاكم العام الأول لنيابات استئناف الاسكندرية- حمل رقم 180 لسنة 2014 يتضمن إيقاف محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك، والتي تجرى الآن أمام محكمة الجنائيات وإحالة القضية